

## **حصاد أداء وزارة التعليم العالي خلال عام ٢٠١٨**

شهدت وزارة التعليم العالي خلال عام ٢٠١٨ تطورًا ملحوظًا في كافة قطاعات التعليم العالي، حيث قطعت الوزارة جهودًا كبيرة وفقًا لإستراتيجيتها، التي تهدف إلى الارتقاء بالتعليم العالي وتطوير نظمه وبرامجه وآليات العمل فيه؛ ليوافق متطلبات خطة الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

### **إنشاء الجامعات والكليات الجديدة:**

- حيث وصل عدد الطلاب بالمنظومة التعليمية إلى (٢,٩) مليون طالب وطالبة، و ٢١٩٧٦٣ طالب دراسات عليا، و ١٢٢ ألف أعضاء هيئة التدريس، وتم زيادة عدد الطلاب الوافدين إلى ٧٢٠٠٠ بنسبة زيادة ٢,٨% وذلك في ضوء الخطة القومية لتطوير منظومة الطلاب الوافدين لدعم خطة التنمية الاقتصادية.
- كما تم زيادة عدد الجامعات الحكومية إلى ٢٦ جامعة، وذلك بإنشاء جامعتي الوادي الجديد ومطروح بتكلفة استثمارية قدرها ٥٠٠ مليون جنيه، فضلا عن زيادة كليات الجامعات الحكومية من ٤٦٥ إلى ٤٨٤ كلية، باستثمارات قدرها ٢,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة عدد البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية من ١٧١ إلى ١٨٨ برنامجًا.
- وتأتي أهمية هذه المنشآت الجديدة في أنها تستوعب الزيادة المطردة في أعداد الطلاب، مع التركيز في تخصصاتها الدراسية على المجالات التي تلبي احتياجات المجتمع.
- وفيما يتعلق بجودة المؤسسات التعليمية فقد واکب هذا التوسع الأفقي جهود حثيثة للارتقاء بمستوى مخرجات المنظومة التعليمية، حيث زادت عدد الكليات الحاصلة على شهادة الاعتماد الأكاديمي من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من ٨٧ كلية عام ٢٠١٧ إلى ٩٨ كلية عام ٢٠١٨ بواقع ١١ كلية وبنسبة زيادة قدرها ١٢,٦%.
- كما استطاعت الوزارة خلال تلك الفترة العمل على جذب القطاع الأهلي والخاص إلى الاستثمار في التعليم العالي؛ للمساهمة في إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية، حيث تم زيادة عدد الجامعات الخاصة والأهلية إلى ٢٦ جامعة، بعد إنشاء جامعتي ميريت وسفنكس، فضلا عن زيادة عدد كليات الجامعات الخاصة من ١٣٦ إلى ١٤٤ كلية باستثمارات قدرها ١,٢ مليار جنيه، فضلا عن زيادة برامج التوعمة بين هذه الجامعات ونظيرتها الأجنبية من ٦٤ إلى ٧٠ اتفاقًا، بخلاف زيادة عدد المعاهد العالية الخاصة إلى ١٦٦.

### **المنظومة التشريعية:**

- شهدت الوزارة نقلة تشريعية بما أصدرته وما سنتدره من قوانين، تستهدف ضبط أداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي على حد سواء، منها إصدار قوانين (إنشاء فروع الجامعات الأجنبية بمصر، ووكالة الفضاء المصرية، وحوافز العلوم وتكنولوجيا الابتكار، والمستشفيات الجامعية، واكتمال مراجعة قانون إنشاء هيئة العلوم والتكنولوجيا، والانتهاه من إعداد مشروع قوانين إنشاء الجامعات التكنولوجية، وصندوق رعاية المبتكرين والنوابغ، وإنشاء هيئة تمويل البحوث، وتعديل بعض أحكام قانون إنشاء مدينة زويل، وأحكام قانون البعثات، وقانون تنظيم الجامعات فيما يتعلق بصندوق رعاية العاملين، وكذا تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، وموافقة مجلس الوزراء على قانون صندوق رعاية المبتكرين وإحالته لمجلس النواب.

## التصنيف الدولي للجامعات:

- كانت هناك جهود حثيثة للارتقاء بمستوى مخرجات المنظومة التعليمية، ورفع القدرة التنافسية عالمياً للجامعات؛ بهدف تحقيق المكانة الإقليمية والدولية لها، شملت تشكيل لجنة هي الأولى من نوعها لرفع مستوى ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية، وتم عقد ٢٠ ورشة عمل بحضور ممثلي الجامعات والمراكز البحثية؛ لتدريبهم على كيفية إعداد ملفات للتقدم لهذه التصنيفات.
- وقد أسهمت هذه الجهود في إدراج ١٩ جامعة مصرية لأول مرة في تصنيف التايمز البريطاني، كما تم زيادة عدد الجامعات المصرية عام ٢٠١٧ بتصنيف جامعات شنغهاي الصيني بعد إدراج جامعتي الإسكندرية وعين شمس، وفي عام ٢٠١٨ تم إدراج جامعتي المنصورة وبنى سويف، لتصبح خمس جامعات (القاهرة، الإسكندرية، عين شمس، المنصورة، بنى سويف) مدرجة بهذا التصنيف.
- كما تم إدراج أربع جامعات (القاهرة، عين شمس، المنصورة، الإسكندرية) في عام ٢٠١٧ بتصنيف ليدن الهولندي.
- وتم إدراج ١٢ جامعة (القاهرة، حلوان، قناة السويس، عين شمس، الإسكندرية، المنصورة، أسيوط، الأزهر، الزقازيق، طنطا، المنوفية، الجامعة البريطانية في مصر) في عام ٢٠١٨ بتصنيف US News الأمريكي.
- كذلك تم إدراج ست جامعات (القاهرة، عين شمس، الأزهر، الإسكندرية، أسيوط، الجامعة الأمريكية بالقاهرة) في عام ٢٠١٨ بتصنيف QS البريطاني.

## التعليم الفني:

- أولت الوزارة هذا النوع من التعليم، المزيد من العناية والاهتمام، حيث قامت بإعداد قانون لإنشاء الجامعات التكنولوجية، يتضمن وجود ٨ جامعات تكنولوجية جديدة موزعة على كافة محافظات الجمهورية بتكلفة ٢٩٠ مليون جنيه، جار العمل على إنشاء ٣ جامعات منها، وهي: (القاهرة الجديدة، قويسنا، بنى سويف)، وسيتم استكمال هذا المشروع خلال الفترة المقبلة، وذلك في العديد من التخصصات، منها: (التشييد والصيانة ومواد البناء، والعلوم الصحية والتطبيقية، والمصايد واستزراع الأسماك، والترميم، والكهرباء والطاقة، والفندقة والخدمات السياحية، والصناعات الإلكترونية والمعدنية، والجلود، وإنتاج الورق والطباعة، والسيارات والشاحنات).
- ويهدف هذا المشروع إلى فتح مسار أمام طلاب الدبلومات الفنية؛ لاستكمال الدراسة لمدة عامين؛ للحصول على دبلوم عالٍ مهني، مع إمكانية استكمال الدراسة للحصول على بكالوريوس التكنولوجيا المهني والماجستير والدكتوراه.
- كما تم افتتاح الكلية المصرية الصينية للتكنولوجيا التطبيقية بجامعة قناة السويس؛ بهدف تخريج كوادر تقنية متميزة ومدربة على أحدث التطبيقات التكنولوجية؛ لسد حاجة المشروعات العملاقة في منطقة القناة وسيناء.

## الأنشطة الطلابية:

- شارك حوالي ١٤٠ ألف طالب في الأنشطة الرياضية التي تضمنت تنظيم مسابقات كرة قدم، وطائرة، وسباحة، وغيرها من الألعاب الرياضية، وتنظيم دورى الجامعات، وبطولة الجامعات العربية لخمسيات كرة القدم، وندوات رياضية مع نجوم الرياضة.
- كما شارك حوالي ٦٣ ألف طالب في الأنشطة الثقافية والإعلامية التي تضمنت مسابقات في حفظ القرآن، ودورى المعلومات، وبرلمان طلاب الجامعات، ومسابقة إبداع بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، ونماذج المحاكاة المتنوعة، والتأليف الأدبي.
- وفي النشاط الفنى شارك ٥٥ ألف طالب، وتضمنت الأنشطة المسرح الجامعى، والكورال، والفنون التشكيلية، والغناء الفردى والجماعى، والرسم.
- وفي نشاط الجواله والخدمة العامة، شارك ٤٥ ألف طالب في الأنشطة التي تضمنت معسكرات، ودورات تدريبية فى المشغولات الفنية، ودورات للمتطوعين، ومهرجان عشائر كليات الجامعات، واللقاءات القمية لمنتخبات الجامعات.
- وفي النشاط الاجتماعى والرحلات شارك ٦٥ ألف طالب وطالبة، وتضمنت الأنشطة تنظيم مسابقات الطالب والطالبة المثالية، وانتخابات الاتحادات الطلابية، والتكافل الاجتماعى، ودورات التنمية البشرية، وندوات توعية ضد مخاطر الأدمان والتدخين، وحملات تبرع بالدم.
- وفي نشاط الأسر الطلابية شارك ١٥٣ ألف طالب فى أنشطة إنشاء الأسر الطلابية، ودورى الألعاب المتنوعة، والأنشطة الاجتماعية والتطوعية بين الطلاب والخدمة العامة.
- وفي النشاط العلمى والتكنولوجى شارك ٣٦ ألف طالب فى دورات ريادة الأعمال، ومسابقات الروبوكون، ودورى المعلومات العلمية، ودورات الحاسب الآلى والفوتوشوب.
- كما شارك ٣٦ ألف طالب فى عدد من الأنشطة الأخرى المتنوعة ومنها؛ اللقاءات والمؤتمرات الدولية، وأنشطة متحدى الإعاقه، وإعداد القادة.

## القطاع الطبي:

- شهد القطاع الطبي تطوراً ملحوظاً بصدور قانون المستشفيات الجامعية؛ ليكون إطاراً موحدًا يحقق التكامل والربط بين المؤسسات الطبية التابعة لمنظومة التعليم العالى، ويهدف القانون إلى رفع كفاءة المستشفيات الجامعية، وتحقيق الترابط بينها، وتوحيد معايير تقديم الخدمة بها، وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين بالمشاركة مع وزارة الصحة، بالإضافة إلى وضع نظام جديد للدراسة بجميع كليات الطب بالجامعات المصرية لتواكب نظيرتها في العالم المتقدم، وتوفير الاختبار المعرفي الموحد لطلاب كليات الطب لقياس مستواهم المعرفي، والتعاون مع وزارة الصحة لمنح الأطباء التراخيص اللازمة لمزاولة المهن الطبية على نحو يحسن أوضاعهم، ويزيد قدرتهم على المنافسة.
- كما تم زيادة عدد المستشفيات الجامعية إلى ١١٠ مستشفى جامعى بنسبة ٣%، وبتكلفة قدرها ١,٧ مليار جنيه، وزيادة موازنتها إلى ١١,٤ مليار جنيه بنسبة ١٨%، وأصبحت الطاقة الاستيعابية لهذه المستشفيات ٣٠ ألف و ٢٤ سريرًا، من بينها ٤٠٠٠ سرير عناية مركزة متخصصة، ٥٧٥ سريرًا للأطفال، تخدم ١٨ مليون مريض، ٣ ملايين حالات حرجة.
- وأجرت المستشفيات الجامعية ٦٠ ألف عملية جراحية ذات مهارة خاصة متقدمة سنويًا، وأسهمت بنسبة ٦٩% في تقديم الخدمات الطبية بمصر، وبنسبة ٧٥% من الخدمات الطبية الدقيقة والمتقدمة، ومنحت ٤٠ ألف شهادة جامعية عليا، فضلاً عن آلاف الأبحاث العلمية سنويًا.

- كما شاركت المستشفيات الجامعية بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان في القضاء على قوائم الانتظار بنسب لا تقل عن ٩% وتصل إلى ١٠٠% في بعضها، فضلا عن مشاركتها في المبادرة الوطنية للقضاء على فيروس سي.

### **ربط البحث العلمي بالصناعة ودعم الباحثين الشباب:**

- قامت وزارة التعليم العالي بجهود كبيرة لربط البحث العلمي بالصناعة، وتوظيف البحث العلمي لخدمة خطة الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة .
- وفى هذا الإطار قامت الوزارة بتقييم الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار متضمنة متطلبات كافة الوزارات من البحث العلمي وتوجيه الأبحاث العلمية فى كافة الجهات البحثية التابعة لها لخدمة هذه الاستراتيجية.
- كما قامت الوزارة بإجراء تعديلات جوهرية فى اللوائح التنفيذية للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية لتمكين تلك الجهات من القيام بدورها فى إطار رؤية الوزارة لتحويل المراكز البحثية لجهات منتجة للعلم وداعمة للاقتصاد الوطنى، ومن ذلك إصدار قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والإبتكار.
- وتتبع الوزارة سياسة لرعاية المتفوقين علمياً والموهوبين بتوحيد معايير رعاية المتفوقين والمبدعين وفقاً للمعايير الدولية، وإنشاء حضانات للمبدعين بكل جامعة ومراكز البحوث والمجتمعات العلمية، وتخصيص أماكن للإقامة بالمدن الجامعية بكل جامعة لهم، وزيادة برامج الدعم المخصص لرعاية المتفوقين علمياً والموهوبين بنسبة ٢٥%.
- كما قدمت الوزارة عددا من المبادرات لدعم مشروعات التخرج الطلابية ذات علاقة بالصناعة، من خلال مسابقة تقدم لها ٨٠٠ مشروع تخرج، وتم اختيار ٣٠٠ مشروع للتمويل بقيمة ١٣ مليون جنيه فى مجالات الأثاث والديكور، والتكنولوجيا الخضراء، والبرامج المساعدة لمتحدي الإعاقة، وصناعة البرمجيات، وإنترنت الأشياء، وأفلام الكارتون والألعاب الإلكترونية، وصناعة الإلكترونيات والروبوتس، والطاقة والمياه، الاستزراع السمكي، وتدوير المخلفات وتجميل المدن، الصناعات الغذائية، والصناعات الحرفية، والصناعات البترولية، وغيرها، وتم طرح عدد من البرامج لدعم الباحثين الشباب والمراكز البحثية والأبحاث العلمية المتميزة، منها: برنامج شباب الباحثين، الذى يهدف إلى المساهمة فى بناء وتطوير القاعدة العلمية فى مصر، من خلال دعم المشروعات البحثية لشباب الباحثين فى كافة المجالات العلمية بحد أقصى ١,٥ مليون جنيه للمشروع.
- كما أطلقت أكاديمية البحث العلمى "مسابقة رالى القاهرة الأول للسيارات الكهربائية محلية الصنع"، وشارك فى المرحلة الأولى من الرالى ٣١٢ طالب يمثلون ٢٦ جامعة مصرية، وفاز فيها فريق كلية الهندسة جامعة عين شمس بالجائزة الأولى.
- وأطلقت كلية الهندسة بجامعة عين شمس مبادرة بعنوان «اندماج» للشراكة بين التعليم الهندسى والبحث العلمى، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، التى تستهدف تطوير الصناعة المصرية، وتأهيل جيل جديد من الخريجين المبدعين ورواد الأعمال لدفع عجلة الاقتصاد المصرى.
- وتم إطلاق معرض القاهرة الدولي الخامس للإبتكار عام ٢٠١٨ بمشاركة العديد من الدول العربية والإفريقية والآسيوية بحضور أكثر من ٦ آلاف زائر، وضم ٦٧٠ اختراعاً مصرياً، وفاز ٦٠ ابتكاراً بميداليات بفئاتها الثلاث ذهبية، فضية، برونزية، وبجوائز مالية تصل قيمتها إلى أكثر من مليون جنيه مصري تقدمها الأكاديمية وشركاء من الصناعة والمجتمع المدنى بالإضافة إلى ٣ جوائز احتضان وجائزة مسرعات أعمال ١٠١ بقيمة ٨٠٠ ألف جنيه.